المرصد الوطني للهجرة
Observatoire National de la Migration

# معرض الصحافة

**30 أوت 2023**

## الهجرة غير النظامية محور مكالمة هاتفية بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد والسيّدة جورجيا ميلوني، رئيسة مجلس الوزراء بالجمهورية الإيطالية

جرت، مساء يوم الثلاثاء 29 أوت 2023، مكالمة هاتفية بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد والسيّدة جورجيا ميلوني، رئيسة مجلس الوزراء بالجمهورية الإيطالية، تم خلالها تناول عمليات التنسيق بين البلدين خاصة في ظلّ تفاقم التدفق المستمر للمهاجرين غير النظاميين والذي تقف وراءه شبكات إجرامية تتاجر بالبشر سواء في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو شماله وفي دول جنوب الصحراء .

وتم التأكيد، خلال هذه المكالمة، على ضرورة استكمال المسار الذي انطلق من روما بمبادرة مشتركة بين تونس وإيطاليا وسيتواصل في المرحلة القادمة في تونس لمزيد معالجة أسباب الهجرة غير النظامية بصفة جماعية لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية.

المصدر: بلاغ رئاسة الجمهورية التونسية

## رئيس الجمهورية قيس سعيّد يستقبل رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بعد ظهر يوم الثلاثاء 29 أوت 2023 بقصر قرطاج، السيّد Manfred Weber ، رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي

وتناول اللقاء علاقات الشراكة الاستراتيجية والتعاون الوطيد بين تونس والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات وأهمية تعزيز مناخ وفرص الاستثمار وخلق الثروة ببلادنا.

على صعيد آخر، أكّد رئيس الجمهورية على ضرورة اعتماد مقاربة مشتركة لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية تقوم على القضاء على الأسباب لا على معالجة النتائج، علاوة على التصدي للشبكات الإجرامية التي تتاجر في البشر في شمال المتوسط وجنوبه.

المصدر: بلاغ رئاسة الجمهورية التونسية



(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

## الهجرة غير النظامية وتفعيل مذكرة التفاهم مع الاتحاد الاوروبي في لقاء وزير الداخلية برئيس مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي

أكد وزير الداخلية، كمال الفقي، الذي بحث، الثلاثاء بتونس، ورئيس مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي، مانفريد فيبر، مسألة الهجرة غير النظامية، التزام تونس بتطبيق التشريعات الوطنية في إطار الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ونقل بلاغ اعلامي لوزارة الداخلية نشرته مساء اليوم، عن الفقي " اشادته بما تبذله مختلف هياكل الدولة التونسية والوحدات الأمنية البرية والبحرية من مجهودات للتصدي لهذه الظاهرة بالرغم من المغالطات وحملات الإساءة التي تتعرّض لها تونس "،وفق نص البلاغ.

وتمّ خلال اللقاء تقديم "احصائيات دقيقة " حول عمليات الهجرة غير النظامية التي تمّ إحباطها وعدد المهاجرين الذين تمّ منعهم من الوصول إلى السواحل الأوروبية وأغلبهم من جنسيات دول الساحل وجنوب الصحراء.وأكّد الطرفان أنّ الهجرة غير النظامية ظاهرة تديرها شبكات إجرامية ذات بعد دولي تنطلق أعمالها من البلدان المصدرة للمهاجرين للوصول إلى التراب الأوروبي. وتمّ الاتفاق، من جهة اخرى، على ضرورة تفعيل مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي التي تمّ توقيعها بتونس بتاريخ 16 جويلية 2023 من خلال دعم مجهودات تونس في حماية حدودها.

وتم، ايضا، التأكيد على أهمية اضطلاع المنظمات الدولية ذات الاختصاص بدورها في الإحاطة بالمهاجرين غير النظاميين بالتنسيق مع الهياكل الحكومية التونسية والسعي إلى التسريع في إجراءات العودة الطوعية لهؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. من جهة أخرى، تم خلال اللقاء تثمين علاقات التعاون المتميزة والشراكة الاستراتيجية القائمة بين وزارة الداخلية والاتحاد الأوروبي وتبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها، ولاسيما من خلال المساهمة في تمويل العديد من البرامج والمشاريع ذات الاهتمام المشترك. وكان رئيس الدولة، قيس سعيد، قد التقى فيوقت سابق اليوم رئيس هذه الكتلة البرلمانية الاوروبية التي يبلغ عدد اعضائها 176 عضوا من اجمالي 705 نائبا أوروبيا.

ووقعت تونس والاتحاد الاوروبي يوم 16 جويلية 2023 مذكرة تفاهم حول " الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الاوروبي "، وقد سبق ذلك مطلع جوان 2023 التوقيع على بيان مشترك بين تونس والاتحاد الأوروبي، وذلك بمناسبة اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية، قيس سعيّد برئيسة المفوضية الأوروبية ورئيسة مجلس الوزراء الإيطالي والوزير الأول الهولندي.وتضمن ذلك البيان بالخصوص الاتفاق على العمل على "حزمة شراكة شاملة"، تعزيزا للروابط التي تجمع الجانبين لما فيه المصلحة المشتركة للطرفين. وتغطي الشراكة الشاملة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وبعث شراكة في مجال الطاقة المستدامة والتنافسية والهجرة والتقارب بين الشعوب.

المصدر: بلاغ وزارة الداخلية



(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

## رئيس المرصد التونسي لحقوق الانسان ينبه من عودة ازمة المهاجرين العالقين على الحدود

نبه الناشط الحقوقي ورئيس المرصد التونسي لحقوق الانسان، مصطفى عبد الكبير، من تفاقم ازمة المهاجرين الافارقة على الحدود وعودتها مجددا وذلك بدخول مجموعة من المهاجرين(140) ليلة امس وايوائهم بولاية تطاوين فيما بقيت مجموعة اخرى عالقة على الحدود.واوضح عبد الكبير، ان العشرات من المهاجرين يجتازون يوميا الحدود نحو تونس مشيرا الى تسجيل حالتي وفاة لمهاجرين اثنين بسقوطهما في احدى الحفر العميقة التابعة لشركة الاملاح ببن قردان وذلك اثناء عملية اجتيازهما الحدود.

واعتبر رئيس المرصد، ان مثل هذه الوضعية قد تتفاقم في ظل غياب التنسيق بين الجانبين التونسي والليبي وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه مؤخرا من انقاذ كل طرف للمهاجرين الافارقة ومنعهم من اجتياز الحدود سواء من تونس نحو ليبيا او من ليبيا نحو تونس وهو ما لم يحرص الجانب الليبي على الالتزام به ما يضطر الجيش التونسي للتدخل لإدخالهم وحمايتهم من الوضعية الصعبة التي يتواجدون بها امام بطء تدخل الجانب الليبي في مساعدتهم، حسب قوله.

ويذكر ان المئات من المهاجرين من اصول افريقية كانوا عالقين على الحدود خلال هذه الصائفة وبتدخل من الجهات الرسمية التونسية والليبية تم ادخال كل هذه المجموعات بعد ان قامت المنظمات بتوفير حاجياتها من الغذاء والاحاطة الصحية وخاصة عبر الهلال الاحمر التونسي ولم يبق على الحدود اي مهاجر.

المصدر: TAP & Diwan Fm



(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

## مشروع قانون : عقوبات تصل الى السجن ضد الناشطين في التوظيف بالخارج بصفة غير قانونية

تولت وزارة التشغيل والتكوين المهني اعداد مشروع قانون بهدف ممارسة الرقابة على المؤسسات والأشخاص الذين ينشطون في مجال التوظيف بالخارج دون ترخيص.

وسيمكن هذا المشروع من حجب المواقع الالكترونية والصفحات الخاصة بهذه المؤسسات بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيات الاتصال فيما ينص على عقوبات تصل الى 5 سنوات سجنا، وفق ما أفاد به مدير عام التوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية بوزارة التشغيل والتكوين المهني أحمد المسعودي.

وقال المسعودي في تصريح للنشرة الرئيسية للأخبار على القناة الوطنية الأولى ان الوزارة لا تملك حاليا أي سلطة رقابية على هذه المؤسسات غير المرخصة حيث تكتفي برفع الشكايات الى النيابة العمومية والتنسيق مع وزارة الداخلية للحد من نشاطها مشيرا الى أنه تم رفع قرابة 30 شكاية للقضاء في الغرض وبخصوص الرقابة على المؤسسات التي تنشط في مجال التوظيف بالخارج وتحمل ترخيصا أوضح المسعودي أن الوزارة قادرة على تسليط عقوبات عليها إذا كانت في وضع مخالفة وذلك اما بتوجيه إنذارات أو سحب الرخص وقتيا أو نهائيا حسب درجة خطورة المخالفة.

المصدر: Diwan Fm 27-08-2023

## ألمانيا على طريق تسهيل منح الجنسية والسماح بازدواجيتها

وافق مجلس الوزراء الألماني على مشروع قانون الجنسية الجديد، المقدم من وزيرة الداخلية نانسي فيزر .مشروع القانون الذي تم إقراره لا يخفف من متطلبات الحصول على الجنسية الألمانية فحسب، وإنما يسمح أيضا بحمل أكثر من جنسية، غير أنه يقرن الحصول على الجنسية بشروط تتعلق بالاندماج الاقتصادي والديمقراطي

ومنذ خريف عام 2021، عكف الائتلاف الحكومي المكون من أحزاب: الديمقراطي الاشتراكي والخضر والديمقراطي الحر، على العمل لإعداد مشروع القانون الجديد للجنسية(...) الذي يهدف بشكل أساسي إلى تشجيع المزيد من العمال المهرة على القدوم إلى ألمانيا وسد النقص الهائل في اليد العاملة بسوق العمل.



(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

**وتتلخص التغييرات في قانون التجنيس في أربع نقاط أساسية:**

- ✓ **أولاً:** سيُسمح للمهاجرين الذين يعيشون في ألمانيا بشكل قانوني بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد خمس سنوات فقط بدلاً من ثماني سنوات كما هو معمول به حالياً.
- ✓ **ثانياً:** سيحصل الأطفال الذي يولدون في ألمانيا على الجنسية الألمانية تلقائياً، شرط أن يكون أحد الوالدين، على الأقل، مقيما بشكل قانوني في ألمانيا لمدة خمس سنوات أو أكثر.
- ✓ **ثالثا:** من يريد أن يتجنس بالجنسية الألمانية، عليه أن يلتزم في نفس الوقت بقيم المجتمع الحر. ولذلك سيتم استبعاد كما يجب أن يكسب طالب التجنيس عيشه بنفسه، دون الحصول على مساعدات اجتماعية.
- ✓ **رابعا:** سيتم السماح بتعدد الجنسية بالنسبة لجميع المهاجرين(...) .

المصدر: Info Migrants & DW



(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه